تقرير

أزمة الخبز والسميد ..
أزمة حقيقية
أم مفتعلة ؟

مرصد رقابة

تونس، في 21 أوت 2023

تقرير

أزمة الخبز والسميد ..

أزمة حقيقية أم مفتعلة ؟

مرصد رقابة

تونس، في 24 أوت 2023

الملخص التنفيذي

تشهد تونس منذ بداية سنة 2023 أزمة متصاعدة في التزود بمادة الخبز في أغلب جهات البلاد. وتتزامن تلك الأزمة مع نقص حاد في مادة السميد في السوق التونسية. وهو ما تسبب في اغلاق عديد المخابز وخلو رفوف عديد المحلات وفي إنتشار الطوابير وكثير من الاحتقان الاجتماعي والجدل السياسي وتبادل الاتهامات حول المسؤولية على الأزمة.

مرصد رقابة، انسجاما مع دوره كإطار للرقابة المواطنية ومع طبيعته كقوة اقتراح، يصدر هذا التقرير المفصل لتقديم تشخيص موضوعي مرتكز على الأرقام والاحصائيات الرسمية والمنظومة التشريعية، وذلك بغرض الارتقاء بمستوى النقاش المجتمعي حول الموضوع، وتنوير الرأي العام، ومد الجهات الرسمية بمقترحات عملية لتجاوز الأزمة الراهنة، واستباق أي أزمات قادمة في ظل التغييرات المناخية في البلاد والمشاكل الجيوستراتيجية التي تؤثر على سوق الحبوب في العالم، وإرساء إصلاحات هيكلية جذرية لتطوير حوكمة منظومة التزود بالحبوب ومنظومة المطاحن والمخابز، وإصلاح منظومة دعم المواد الأساسية، دعما للأمن الغذائي والاستقرار المجتمعي والعدالة بين التونسيين.

وتضمن التقرير دراسة معمقة في أرقام واردات ومبيعات ديوان الحبوب من القمح اللين والقمح الصلب الممتدة من سنة 2010 الى 2023، مع التركيز على معطيات السداسي الأول من سنة 2023 الذي استفحلت فيه الازمة ومقارنتها بنتائج نفس الفترة من السنوات السابقة.

وأكدت دراسة المرصد أن إندلاع أزمة "الخبز" و"السميد" منذ بداية العام، بالتزامن مع التراجع الكبير في معدل أسعار الحبوب الموردة، يعود لأسباب متعلقة بالخيارات المتخذة في مجال التزود بالحبوب الموردة في ظل تدهور الصابة المحلية هذه السنة، وأسباب متعلقة بضعف الحوكمة والرقابة في منظومات توريد الحبوب والتصرف في الحبوب المدعمة من المطاحن والمخابز، في ظل استفحال سلوكيات التلاعب والتحيل من طرف مافيات منظمة تخترق ديوان الحبوب وتشمل عددا من المطاحن وأصحاب المخابز والمصانع، بغرض تحصيل أرباح إضافية على حساب صندوق التعويض.

وتناول التقرير بالتفصيل وضعية ديوان الحبوب والأسباب الظرفية والهيكلية التي أدت إلى استفحال الخسائر المتراكمة للديوان، التي بلغت موفى 2021 ما يقارب 2 مليار دينار، نصفها تقريبا نتج عن خسائر السنوات من 2019 إلى 2021.

كما قدم قراءة مفصّلة في الاطار القانوني والترتيبي لتجارة المخابز وصنع الخبز وبيعه المرتكز أساسا على أوامر علية منذ حكم البايات. وتناول كل التنقيحات والتشريعات التي اضيفت بشكل غير مندمج. ووبين أن المنظومة القانونية والتشريعية للقطاع هي اليوم في حاجة شديدة للاصلاح والتجميع ضمن قانون واحد منسجم وعصري وعدد من القرارات الترتيبية التي تهدف إلى تنظيم القطاع وسد الثغرات التي تدخل منها اللوبيات وردع التجاوزات.

وخلص التقرير إلى أن كل هذه المشاكل العويصة تعود في النهاية إلى معضلة المعضلات في ديوان الحبوب ووزارة التجارة ووحدة دعم المواد الأساسية والحكومة التونسية عموما: وهي الضعف الشديد للحوكمة، وغياب المنظومات المعلوماتية المناسبة وتدهور منظومات المراقبة الرادعة للتجاوزات والتواطؤ أحيانا كثيرة.

وانتهى التقرير بتقديم عدد من التوصيات للجهات الرسمية من أجل تجاوز الأزمة الظرفية المستفحلة التي تسمّم الحياة اليومية للمواطنين في مرحلة أولى، ثم من أجل القيام باصلاحات هيكلية جذرية وإعادة تنظيم منظومة الخبز والمواد الغذائية الأساسية المشتقة من القمح.

الفهرس

الملخص التنفيذي	3
التقديم	6
1- في تشخيص أسباب أزمة الخبز والسميد: الأرقام تتكلم	7
2- دراسة الإطار القانوني والترتيبي لقطاع المخابز	16
3- أبرز أشكال التحيل والتلاعب المرصودة في منظومة الحبوب	19
4- الاستنتاجات :	22
5- التوصيات:	25
قائمة المراجع	28

التقديم

يسلط هذا التقرير الضوء على الأسباب الظرفية والهيكلية لأزمة التزود بمادة الخبز التي استفحلت وزادت حدتها في تونس منذ بداية هذه السنة 2023، وكذلك النقص الحاد منذ أشهر طويلة في مادة السميد في السوق المحلية. ويستند التقرير إلى دراسة معمقة في أرقام واردات ومبيعات ديوان الحبوب من القمح اللين والقمح الصلب الممتدة من سنة 2010 الى 2023، مع التركيز على معطيات السداسي الأول من سنة 2023 الذي استفحلت فيه الازمة ومقارنتها بنتائج نفس الفترة من السنوات السابقة. كما يستند إلى عدد كبير من الإحصائيات الرسمية المتوفرة في تقارير ديوان الحبوب ووزارة المالية ووزارة التجارة والمرصد الوطني للفلاحة . كما يستند إلى تقارير مراجع حسابات ديوان الحبوب وتقارير الرقابة الداخلية وآراء لمجلس المنافسة وتقارير هياكل رسمية أخرى.

ويهدف مرصد رقابة عبر هذا التقرير إلى توضيح حقيقة الوضع للرأي العام بشكل دقيق بعيدا عن التحاليل العشوائية والقراءات الشعبوية الهشة والتفاسير التآمرية التي تملأ الفضاء العام منذ أسابيع بخصوص أزمة معيشية يعيشها أغلب المواطنين في مختلف جهات البلاد وتجسّدت في طوابير طويلة أمام المخابز القليلة المفتوحة وفي رفوف المغازات الفارغة من مادة السميد بأنواعها.

ويقدم المرصد هذا التقرير إلى الجهات الرسمية وضمنه تشخيص دقيق وتوصيات عملية قابلة للتنفيذ لو توفرت الارادة السياسية، وذلك للمساعدة على اتخاذ القرارات العملية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى لحل الأزمة والتصدي لأسبابها الظرفية والهيكلية، ولتجنب اتخاذ قرارات عشوائية قد تزيد الأزمة حدة.

تعريف مرصد رقابة

مرصد رقابة منظمة مجتمع مدني تونسية تأسست في جانفي 2020 بهدف ترسيخ ثقافة الرقابة المواطنية على مؤسسات الدولة والحد من ظاهرة الفساد. ويسعى المرصد إلى تكريس مبادئ المساءلة والمحاسبة من خلال إرساء رقابة متواصلة على السلطة التنفيذية، ومتابعة تنفيذ المشاريع العمومية المدرجة بميزانية الدولة ووضعية المديونية العمومية، وتصرف الحكومة في القروض والهبات الخارجية، ومتابعة وضعية المؤسسات والمنشآت العمومية وتقديم مقترحات ودراسات للإصلاح القانوني والهيكلي والمؤسساتي، والتقصي في ملفات الفساد المالي والإداري وإعلام السلط المعنية بذلك.

ويعمل كذلك على نشر ثقافة الحوكمة عبر توعية أفراد المجتمع بدورهم في مراقبة التصرف على المستويين المركزي واللامركزي وتشجيعهم على التبليغ على حالات الفساد والعمل على تطوير حماية المبلغين على الفساد.

وخلال ثلاث سنوات من النشاط حقق المرصد نجاحات عديدة في مختلف تلك المحاور، وفرض نفسه كفاعل رئيسي في مجال الشفافية والحوكمة ومحاربة الفساد في البلاد.

1- في تشخيص أسباب أزمة الخبز والسميد: الأرقام تتكلم

1. تعيش تونس منذ بداية سنة 2023 على وقع أزمة حادة متصاعدة لنقص **مادة الخبز** من الأسواق. وتجسدت تلك الأزمة في الطوابير الطويلة للمواطنين الباحثين عن الخبز منذ الساعات الأولى للصباح أمام مخابز تفتح لوقت قصير في النهار. كما تجسّدت في إغلاق عديد المخابز لمدد متفاوتة بدعوى عدم حصولها على فارينة، وخلو رفوف الخبز في المحلات والمغازات تماما. وتتزامن هذه الأزمة مع النقص الحاد في **مادة السميد** الذي يشكل عنصرا رئيسيا في تغذية التونسيين وفي أكلات أفراحهم. وهو ما خلق حالة إحتقان وغضب متزايد لدى الكثير من المواطنين.

2. لم يبق أحد في البلاد لم يدل برأيه في أزمة الخبز والسميد وأسبابها ومن يقف وراءها. حيث تصاعد الجدل وسط تساؤلات حيرى عن سبب نقص أكثر المواد الغذائية استهلاكا في البلاد، وتحليلات متضاربة، وتفسيرات تآمرية، واتهامات سياسية، وتوجيه أصابع الاتهام من طرف أعلى سلطة في البلاد إلى دوائر وجماعات ضغط "تسعى إلى تأجيج الأوضاع الاجتماعية والعمل على افتعال الأزمات"[1].

3. مرصد رقابة، وفيّ لمنهجيته في الاعتماد على المعطيات الموثقة والأرقام الدقيقة، جمّع أهم المعطيات المتعلقة بالتصرف في القمح اللين والقمح الصلب للفترة الممتدة من سنة 2010 الى 2023، مع التركيز على معطيات السداسي الأول من سنة 2023 الذي استفحلت فيه الازمة ومقارنتها بنتائج نفس الفترة من السنوات السابقة. وخلص المرصد الى الاستنتاجات التالية.

4. فيما يتعلق **بمادة السميد**، خلص المرصد إلي أن **نقص التوريد خلال الأشهر الأخيرة** هو السبب المباشر للأزمة. حيث **تراجعت مبيعات ديوان الحبوب من القمح الصلب** خلال الفترة الممتدة من

[1] مقال "أزمة الخبز في تونس.. مؤامرة سياسية أم تدبير كارثي؟
https://www.dw.com/ar/أزمة-الخبز-في-تونس-مؤامرة-سياسية-أم-تدبير-كارثي/a-65706473

جانفي الى جوان 2023 بنسبة **18٪** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 (109 الف طن)، وبنسبة 19٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021 (119 الف طن)، وبنسبة **21٪** مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020 (134 ألف طن). هذا التراجع مردّه أساسا إلى إنخفاض في مبيعات **الحبوب المحلية** ب 112.4 ألف طن خلال السداسي الأول من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2023 (من 192.7 ألف طن الى 80.3 ألف طن)، دون اللجوء الى التوريد لتغطية النقص المذكور. وهذا ما يفسر مشكلة التزود بمادة السميد. التي ساهمت بشكل كبير في أزمة الخبز (سيتم شرحه لاحقا).

جدول 1: مبيعات ديوان الحبوب من القمح اللين والقمح الصلب (السداسي الأول: من جانفي إلى جوان)

	قمح لين (ألف طن)				قمح صلب (ألف طن)			
السنة	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
المجموع	498,6	558,1	603,3	589,2	639,7	624,8	615,2	505,9
منها حبوب محلية	7,3	2	5,7	0,1	272,8	259,5	192,7	80,3
معدل الاستهلاك الشهري	83,1	93,0	100,6	98,2	106,6	104,1	102,5	84,3

المصدر : ديوان الحبوب

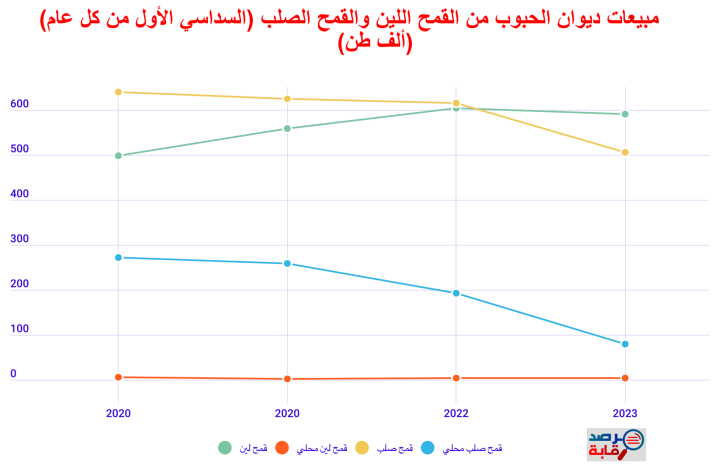

ويظهر الرسم البياني الموالي تزامن ارتفاع مبيعات القمح اللين مع انخفاض مبيعات القمح الصلب بنفس النسبة تقريبا النصف الأول من 2020 والنصف الثاني من 2022. بما يوحي بوجود سياسة دولة في التقليص من توريد القمح الصلب مقابل الزيادة في توريد القمح اللين.

5. فيما يتعلق **بمادة الخبز**، خلصت دراسة المرصد إلى أن **التلاعب بمادة الفارينة المدعمة** هو السبب الرئيسي للأزمة. حيث تبين من خلال دراسة كل الأرقام والاحصائيات إلى أن مبيعات ديوان الحبوب من القمح اللين **لم تشهد تراجعا كبيرا** خلال السداسي الأول من سنة 2023 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 يبرر أزمة النقص في مادة الفارينة. حيث لم يتجاوز التراجع نسبة 2٪، أي ما يعادل 14.1 ألف طن فقط (من 603.3 الى 589.2 ألف طن). ومقارنة بنفس الفترة من سنتي 2020 و2021، سجلت مبيعات السداسي الأول من سنة 2023 **ارتفاعا** على التوالي ب

18٪ (أي 90،6 ألف طن) و 6٪ (أي ما قدره 31،1 ألف طن). كما سجلت **واردات القمح اللين** خلال السداسي الأول من سنة 2023 **ارتفاعا** ب 4.2٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وبنسبة 9.4٪ مقارنة بنفس الفترة من سنة 2021. مع التأكيد أن نسبة مبيعات الديوان من **القمح اللين المحلي** خلال السداسي الأول من سنة 2023 لم تتجاوز **0.02٪** من مجموع المبيعات. ولم تتجاوز هذه النسبة 1.5٪ خلال نفس الفترة من سنوات 2020 و2021 و2022. وهذا ما يؤكد وجود تلاعب كبير على مستوى التصرف في مادة الفارينة المعدة لصناعة الخبز بأنواعه، وهو ما سنتطرق إليه بشكل مفصل لاحقا.

جدول 2: واردات ديوان الحبوب من القمح اللين والقمح الصلب (السداسي الأول: من جانفي إلى جوان)

	قمح لين (الف طن)				قمح صلب (الف طن)			
السنة	2020	2021	2022	2023	2020	2021	2022	2023
المجموع	-	502,8	528,1	550,2	-	388,3	385,9	407,4
معدل سعر الشراء (بالدولار)	-	293	415	340	-	379	665	502

المصدر : ديوان الحبوب

6. **تراجع أسعار الحبوب خلال السداسي الأول من سنة 2023:** شهد السداسي الأول من سنة 2023 تراجعا كبيرا في معدل أسعار الحبوب الموردة. حيث إنخفض معدل سعر الطن من القمح الصلب ب163 دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 (من 665 دولار الى 502 دولار). كما إنخفض معدل سعر الطن من القمح اللين ب 75 دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 (من 415 دولار الى 340 دولار). وهو ما مكّن من **إقتصاد مهم في النفقات** خلال السداسي الأول من سنة 2023 بمبلغ قدره المرصد **ب108 مليون دولار،** لم يتم توظيفه في توريد كميات إضافية من القمح اللين أو الصلب (ما يعادل كمية إستهلاك 3 أشهر من القمح اللين أو 2 أشهر من القمح الصلب)[2].

7. **تراجع الاستهلاك الوطني من الحبوب بداية من سنة 2020:** شهدت سنة 2020 **تراجعا** في الكميات المستهلكة من **القمح اللين** مقارنة بسنة 2019. حيث انخفض معدل الاستهلاك الشهري من القمح اللين من 100.8 ألف طن سنة 2019 الى 98.1 ألف طن سنة 2020. ليتواصل التراجع بأكثر حدة سنة 2021 ليبلغ 96.8 ألف طن، ليعود إلى 100.3 مستوى الف طن سنة 2022. أما الكميات المستهلكة من **القمح الصلب** فقد شهدت تراجعا طفيفا من معدل

[2] حسب الأرقام الواردة بموقع ديوان الحبوب : https://www.oc.com.tn/fr/prix-de-cereale/

إستهلاك شهري في حدود 104.8 ألف طن سنة 2019 إلى 104 ألف طن سنة 2020 إلى 104.3 سنة 2021 إلى 101.8 سنة 2022، أي بفارق سنوي في الكميات بين 10 ألف طن و36 ألف طن.

ويأتي هذا التراجع بعد **مرحلة مطولة من الارتفاع السنوي** المتواصل خلال الفترة من سنة 2010 الى سنة 2019 حيث ارتفع الاستهلاك السنوي من **القمح اللين** من 1,084 مليون طن سنة 2010 إلى 1,209 مليون طن سنة 2019، أي بزيادة في حدود 125 ألف طن، وهو ما يعادل **أكثر من شهر إستهلاك**. أما بالنسبة **للقمح الصلب** فقد سجلت الكميات المستهلكة إرتفاعا خلال نفس الفترة ب 278 الف طن أي ما يعادل إستهلاك أكثر من **شهرين ونصف**. وتلك الزيادة **لا يمكن تبريرها** لا بالنمو الديمغرافي ولا بزيادة كبيرة لاستهلاك الخبز والسميد في التقاليد الغذائية التونسية ولا بغيرها من التبريرات، وإنما يؤكد وجود شبهات **تلاعب بالقمح المدعم** وتحويل كميات متزايدة منه إلى **مسارات موازية** للاستعمال في استعمالات غير قانونية، من طرف مافيات منظمة تخترق ديوان الحبوب وتشمل عددا من المطاحن وأصحاب المخابز، وبعض مصانع العجين أو الحلويات أو غيرها بالإضافة الى التصدير العشوائي للعجين الغذائي.

جدول 3: تطور استهلاك الحبوب خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2022 (ألف طن)

السنة	201	201	201	201	201	201	201	201	201	201	202	2021	202
قمح لين	1084	109	111	113	1141	117	1160	115	119	1209	117	1162	120
معدل الاستهلاك	90,3	91,4	92,8	94,2	95,1	97,8	96,7	96.2	99,2	100,8	98,1	96,8	100.3
قمح صلب	980	105	101	103	1097	112	1224	117	120	1258	124	1252	122
معدل الاستهلاك	81,7	87,6	84,8	86,6	91,4	93,8	102,0	97.9	100,7	104,8	104,0	104,3	101,8

المصدر : ديوان الحبوب

8. **تراجع الإنتاج المحلي من الحبوب :** سجلت نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب تراجعا هاما خلال الثلاث سنوات الفارطة مقارنة بالفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2019 حيث تراوحت النسبة بين 23.3% و35.7% بالمائة خلال الفترة الممتدة بين سنة 2010 وسنة 2019 مقابل نسبة تتراوح بين 22.6 % و24.4 % خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 الى سنة 2022 ، وشهدت نسبة الاكتفاء الذاتي من مادة القمح اللين تراجعا هاما لتصل النسبة الى 2.80 % سنة 2022 مقابل 11.50% سنة 2010 و16% سنة 2012. كما شهدت نسبة الاكتفاء الذاتي من مادة الشعير تراجعا بأكثر حدة (من 37 % سنة 2010 الى 3% سنة 2022). علما وأن النسبة

المسجلة في سنة 2011 فاقت ال40%، في حين شهدت سنة 2021 أدنى نسبة (في حدود 0.86 %). وفي المقابل سجّل الاكتفاء الذاتي من القمح الصلب إستقرارا في النسب.

جدول 4: تطور نسبة الاكتفاء الذاتي

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
القمح الصلب	46,9 %	59,0 %	52,8 %	61,6 %	56,7 %	43,7 %	40,7 %	50,0 %	49,6 %	62,2 %	52,4 %	63,1 %	56,8 %
القمح اللين	11,5 0%	11,42 %	15,90 %	8,32 %	9,07 %	9,98 %	4,89 %	4,85 %	4,91 %	5,73 %	2,47 %	2,82 %	2,80 %
الشعير	37,1 3%	40,29 %	39,70 %	3,93 %	34,66 %	22,44 %	13,86 %	20,45 %	10,80 %	35,4 %	9,07 %	0,86 %	3,01 %

المصدر: مرصد رقابة [3]

9. يمكن تفسير تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من **القمح اللين** بتراجع المساحات المزروعة (من 118 هكتار سنة 2010 الى 62.3 الف هكتار سنة 2020). إلا أن المساحات المزروعة **شعير** لم تشهد تراجعا يبرر تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي من تلك المادة. أما بالنسبة لمادة **القمح الصلب**، فقد تراجعت المساحات المزروعة، ولكن ظل الانتاج يتأرجح من سنة لأخرى حسب الظروف المناخية وكمية الأمطار وموسم هطولها كل عام. ومعطيات صابة 2023 تقول أن الانتاج من القمح الصلب تراجع إلى أدنى مستوياته منذ سنوات طويلة. حيث صرحت وزارة الفلاحة أن الصابة تراجعت بما لا يقل عن 60٪ بالمقارنة مع السنة الماضية. مبينة أن التراجع الأكبر في الانتاج شهدته ولايات سليانة والكاف وزغوان[4].

جدول 5: تطور مساحات الحبوب

السنة	1985	1996	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
شعير	855	730	509	648	623	464	575	513	495	544	525	568	546
قمح صلب	883	1109	596	678	664	548	596	540	515	580	534	562	548
قمح ليّن	180	167	118	129	126	117	125	111	95	95	85,3	80,8	62,3

المصدر: وزارة الفلاحة

[3] تم إعداد الجدول بالاعتماد على أرقام الاستهلاك السنوي من الحبوب الموردة وكمية الحبوب المحلية المستهلكة المستخلصة من تقارير نشاط ديوان الحبوب

[4] موقع موزاييك، وزارة الفلاحة: 2.7 مليون قنطار حصيلة صابة الحبوب وتراجع بـ60%، بتاريخ 21 جويلية 2023، https:// www.mosaiquefm.net/ar/تونس-أخبار-وطنية/1179434/وزارة-الفلاحة-2-7-مليون-قنطار-حصيلة-صابة-الحبوب-وتراجع-بـ60

10. **ديوان الحبوب في وضعية إفلاس غير معلنة:** سجل ديوان الحبوب خسائر متراكمة بلغت موفى 2021 ما يقارب 2 مليار دينار، نصفها تقريبا نتج عن خسائر سنوات 2019 و 2020 و2021. وتلك الخسائر مردّها **الارتفاع الرهيب في قيمة الفوائض المتصلة بعمليات التمويل** البالغ مجموعها **1007 مليون دينار** خلال السنوات الثلاث. في حين لم يتجاوز إجمالي تلك الفوائض 276 مليون دينار خلال السنوات 2015 و2016 و2017 و2018. هذا الارتفاع راجع أساسا الى **التأخير الكبير في صرف المبالغ المستحقة بعنوان التعويض** على مبيعات القمح الصلب واللين بشكل مطرد خلال السنوات الماضية. حيث بلغ أكثر من 300 يوم سنة 2021، بعد أن كان في حدود 220 يوم سنة 2019 و250 يوم سنة 2020. وأمام هذه الوضعية التجأ الديوان إلى **القروض قصيرة المدى والمكشوف البنكي** الذين شهدا تطورا بنسبة 340 ٪ بين سنة 2016 وسنة 2021 من 1413 مليون دينار سنة 2016 إلى 4805 سنة 2021 **وبنسب فائدة مجحفة جدا.** هذه الوضعية أثرت بصفة كبيرة على **المخزون الاستراتيجي** من القمح الصلب والقمح اللين (مقدر ب 200 ألف طن من قمح الصلب و200 ألف طن من القمح اللين) الذي شهد نقصا في حدود 70٪ في بعض الأشهر من السنوات الثلاث السابقة.

إضافة الى ما سبق ذكره، ارتفعت قيمة **الخطايا المتعلقة بغرامات الوقت الضائع** نتيجة إنتظار البواخر بالحوض البحري بسبب إختناق الموانى أو التأخير في فتح الاعتمادات المستندية (Surestaries) بشكل صاروخي سنة 2021 مقارنة بالسنوات السابقة. حيث بلغت 61,219 مليون دينار سنة 2021، مقابل 9,857 مليون دينار سنة 2020، و0,09 مليون دينار فقط سنة 2016.[5]

ملاحظة: صدر بالرائد الرسمي عدد 10 بتاريخ 31 جانفي 2023، الأمر عدد 25 لسنة 2023 المتعلق بالترخيص في اجراء مقاصة بين الديون الراجعة للدولة في ذمة ديوان الحبوب وبين الدين المستحق للديوان في ذمة الدولة في حدود 691 مليون دينار.

جدول 6: الوضعية المالية لديوان الحبوب (مليون دينار)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نتيجة الاستغلال	26	27	32	77	62	21	-35
التعويض على المبيعات والدعم	1256	905	1002	1367	1793	1727	2153
المساعدات البنكية	1323	1170	1227	1563	2486	3580	4088

[5] تقارير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية للفترة الممتدة من سنة 2016 الى سنة 2021

المكشوف البنكي	214	243	262	339	537	777	717
قروض طيلة المدى	53	53	53	53	53	53	53
أعباء مالية	75	68	86	146	250	381	463
منها فوائض الحسابات الجارية وفوائض التمويل	42	55	63	97	220	355	431
النتيجة الصافية	-38	-32	-42	-76	-176	-340	-477
الخسائر المتراكمة	845	877	919	995	1171	1511	1988
الخسائر بعنوان غرامات الوقت الضائع نتيجة انتظار البواخر بالحوض البحري بسبب اختناق الموانئ أو التأخير في فتح الاعتمادات المستندية	-	0,09	0,124	2,214	14,44	9,857	61,219

المصدر: مرصد رقابة [6]

11. **إرتفاع كبير في كلفة دعم الحبوب يقابله إذلال للمواطن:** شهدت كلفة دعم الحبوب إرتفاعا هاما خلال السنوات الفارطة (من 1745 مليون دينار سنة 2020 الى 2135 سنة 2021 الى 3025 سنة 2022 (أي ما يمثل 80% من الاعتمادات المخصصة لدعم المواد الاساسية البالغة 3770). ومن المتوقع أن تسجل قيمة دعم الحبوب تراجعا خلال سنة 2023 باعتبار تراجع أسعار الحبوب بداية من الثلاثي الثالث لسنة 2022. علما وأن ميزانية سنة 2023 تضمنت إعتمادات بعنوان دعم المواد الأساسية في حدود 3800 مليون دينار (باعتبار إعتمادات التحويلات الاجتماعية التي لم يقع تجسيمها والنفقات الطارئة). وهو ما يستوجب تحويل الاعتمادات المرسمة بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان التحويلات الاجتماعية إلى حساب الدعم وإعادة النظر في منظومة دعم الحبوب برمتها.

جدول 7: تطور قيمة دعم الحبوب للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2023 (مليون دينار)

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
دعم الحبوب	630	674	909	1118	1124	1253	1237	1104	1306	1284	1848	1604	3025	-
دعم المواد الأساسية	747	940	1225	1438	1417	1530	1562	1494	1746	1790	2416	2200	3771	3800**
نسبة دعم الحبوب	84,34 %	71,70 %	74,20 %	77,75 %	79,32 %	81,90 %	79,19 %	73,90 %	74,80 %	71,73 %	749,6 %	72,91 %	80,22 %	-

المصدر: مرصد رقابة [7]

[6] تم تجميع معطيات من تقارير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية وتقارير الرقابة الداخلية لديوان الحبوب من 2015 إلى 2021

[7] الجدول هو حوصلة لعدد من الاحصائيات التي جمعناها من تقارير محكمة المحاسبات المتعلقة بغلق ميزانية الدولة من سنة 2010 الى سنة 2020 وتقارير حول ميزانيات الدولة ومشاريع قوانين المالية للسنوات 2021 و2022 و2023

12. ارتفاع كبير في **كلفة دعم العجين الغذائي** (من 4.185 مليون دينار سنة 2010 الى 111 مليون دينار سنة 2023). ليرتفع قيمة دعم 1 كغ من العجين الغذائي من 20 مليم سنة 2010 إلى 260 مليم سنة 2020 ليبلغ قيمة الدعم للكغ الواحد أكثر من **300 مليم سنة 2023** (باعتماد أعلى كمية إنتاج للفترة من سنة 2010 الى سنة 2020).

جدول 8: تطور دعم العجين الغذائي

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المبلغ (م.د)	4,185	4,804	16,36	12,51	31,83	47,2	39,82	44,73	88.6	73,5	86	86	111
الكمية (أ. طن)	209	240	232	233	246	252	256	239	315	285	-	-	-

المصدر : موقع وزارة التجارة

13. الأزمة الراهنة (سنة 2023) في عدم توفر الكمية الكافية من مادة الخبز **ليست ناتجة عن مشكل في تزود ديوان الحبوب بمادة القمح اللين**، ولا عن مشكل توفّر تلك المادة وأسعارها في السوق العالمية، ولا عن مشكل في توزيع المادة من طرف الديوان لا عن إفراط في الاستهلاك، باعتبار أن المعدل الشهري لاستهلاك القمح اللين خلال السداسي الأول من سنة 2023 في حدود 98.2 أي أكثر من المعدل الشهري لسنوات 2020 و2021، ويقارب معدل سنة 2023 وسنتي 2019 و2018، وإنما تعود أساسا **للتلاعب بمادة الفارينة** وخاصة الفارينة المدعمة التي تتزود بها حصريا المخابز المصنفة.

14. تنقسم المخابز المصنفة إلى نوعين. وهي :

- **مخابز صنف أ:** تنتج الخبز المدعم من الحجم الكبير (400 جرام) فقط لا غير.
- **مخابز صنف ج:** تنتج الخبز المدعم من الحجم الصغير "باقات" (250 جرام)، كما يمكّنها إنتاج وترويج المرطبات وأنواع أخرى من الخبز الرفيع من غير الفارينة المدعمة.

وسجّل عدد المخابز المصنفة إرتفاعا كبيرا وصل الى 3500 مخبزة سنة 2020، مقابل 2588 مخبزة سنة 2010، رغم حصر إسناد التراخيص الجديدة لإحداث مخابز في التجمعات السكنية الجديدة وللمخابز من صنف ج فقط. وهو ما يثبت تقصير اللجان الجهوية المحدثة للغرض وتواطؤها.

15. وحسب التقرير المقدم من وزارة التجارة الى مجلس المنافسة موضوع رأيه عدد 202751 الصادر بتاريخ 28 أوت 2020، فقد تبيّن "وجود 2168 مخبزة تنشط فعليا من أصل 3800 مخبزة مسجلة لدى ديوان الحبوب تتزود من الفارينة المدعمة. ولم نتحصّل على الإجراءات التي قامت بها مختلف

الهياكل المتداخلة بخصوص نتائج المسح. خاصة وأن العملية المذكورة ترتب عنها التفريط بالبيع لحصص الفارينة المدعّمة من طرف 1632مصنّفة ومغلقة".

جدول 9: تطور عدد المخابز المصنفة

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
3200	3500	3317	3200	3170	-	3080	3037	2988	2873	2746	2588

المصدر: من 3 آراء لمجلس المنافسة نقلا عن وزارة التجارة

16. **أين هو الخبز الكبير ؟** رغم استئثار المخابز من صنف "أ" بنسبة تتراوح بين 60٪ و 75٪ من كمية الفارينة المدعمة خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2018، ما يعادل كميات بين 3766 مليون قنطار و 4976 مليون قنطار. وتواصل ذلك بنسب متقاربة خلال الفترة الممتدة من سنة 2019 الى سنة 2022. إلا أن جميع التونسيين يعلمون أن **الخبز الكبير يكاد يكون مفقودا** منذ سنوات وموجود بنسبة قليلة في بعض الجهات. وهذا ما يؤكد وجود **تلاعب بجزء كبير من تلك الكميات** والاتجار فيها بطرق غير شرعية. ومن أهم الأسباب المشجعة لتلك الممارسات سعر الإحالة السلبي المقدر ب 17,437- دينار للقنطار منذ جوان 2020.

جدول 10: تطور سعر إحالة مادة الفارينة نوع ps (القنطار)

صنف المخابز	جوان 2010	جويلية 2011	ماي 2011	مارس 2013	أكتوبر 2014	جانفي 2016	ديسمبر 2018	جوان 2019	جوان 2020
صنف أ	16,476	19,3565	10,977	6,089	2,023	-0,055	-12,836	-18,142	-17,437
صنف ج	31,939	36,962	28,781	22,668	17,945	16,28	0,927	-5,208	-4,043

المصدر : الادارة العامة لوحدة تعويض المواد الأساسية

17. أما بالنسبة للمخابز من **صنف "ج"**، فقد **تضاعفت كمية الفارينة المدعّمة** التي تحصّلت عليها لتصل الى 2.705 مليون قنطار سنة 2018 مقابل 1.437 مليون قنطار سنة 2011. وتستعمل العديد من هذه المخابز جزء كبير من الفارينة المدعمة في صنع الخبز الرفيع والمرطبات، في مخالفة للتراتيب التي أوجبت على صنع الخبز الرفيع والمرطبات من الفارينة الرفيعة، وذلك بغاية تحقيق أرباح هامة باعتبار سعر الإحالة السلبي الذي يتمتع به أصحاب هذا الصنف من المخابز، والمقدر ب 4.043- دينار للقنطار في جوان 2020. في حين يبلغ سعر بيع القنطار من الفارينة الرفيعة أكثر من 52 دينار. (الإحالة بسعر سلبي ناتج عن تغطية انعكاس الزيادة في مختلف مدخلات كلفة صنع الخبز بالنظر الى تجميد الأسعار).

جدول 11: توزيع إنتاج الفارينة من القمح اللين (ألف قنطار)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
فرينة نوع ps	8145	8354	8528	8317	8248	8401	8378	8166
فرينة نوع ps-7	2812	2766	2786	3121	3354	3475	3435	3699
المجموع	10957	11120	11314	11438	11602	11876	11813	11865

المصدر : مرصد رقابة [8]

جدول 12: تطور كميات الفارينة نوع ps المستعملة من قبل المخابز (ألف قنطار)

صنف المخابز	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صنف أ	4971	4976	4907	4622	4436	4334	4172	3766
صنف ج	1437	1629	1712	1862	2034	2238	2454	2705
المجموع	6408	6605	6619	6484	6470	6572	6626	6471

المصدر : مرصد رقابة [9]

18. ولم تشهد كميات الفارينة الرفيعة المستعملة من قبل المخابز إرتفاعا يتطابق مع الواقع. حيث سجلت زيادة ب 417 الف قنطار خلال ست سنوات (من 1.981 مليون قنطار سنة 2011 إلى 2.398 مليون قنطار سنة 2016). في حين شهدت الفارينة المدعمة لصنع الباقات ارتفاعا ب 801 الف قنطار خلال نفس الفترة (من 1.437 مليون قنطار الى 2.238 مليون قنطار). والحال أن كميات الخبز الرفيع المنتج من قبل المخابز صنف "ج" والمخابز غير المصنفة يمثل أضعاف كميات الخبز الباقات المدعم.

جدول 13 : تطور كميات الفارينة نوع ps-7 المستعملة من قبل المخابز (ألف قنطار)

2011	2012	2013	2014	2015	2016
1981	1959	1960	2196	2374	2398

المصدر : الادارة العامة لوحدة تعويض المواد الأساسية

2- دراسة الإطار القانوني والترتيبي لقطاع المخابز

19. يخضع قطاع صنع وعرض وبيع مادة الخبز الى النصوص القانونية والترتيبية التالية:

[8] تم تجميع المعطيات من تقارير رسمية مختلفة

[9] تم تجميع المعطيات من تقارير رسمية مختلفة

- الأمر العلي المؤرخ في 19 جانفي 1956 المتعلق بتجارة المخابز وصنع الخبز وبيعه
- الامر العلي المؤرخ في 25 أكتوبر 1956 المتعلق باحداث البطاقة الصناعية لعملة المخابز
- القانون عدد 69 لسنة 2009 المؤرخ في 12 أوت 2009 المتعلق بتجارة التوزيع
- الأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 المتعلق بالمواد والمنتجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها وجميع النصوص التي نقحته وتممته
- الأمر عدد 2965 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة التجارة
- الامر عدد 3078 لسنة 2005 المؤرخ في 29 نوفمبر 2005 المتعلق بضبط قائمة أنشطة الحرف الصغرى
- الامر عدد 2145 لسنة 2002 المؤرخ في 30 سبتمبر 2002 المتعلق باحداث وحدة تعويض المواد الأساسية وجميع النصوص التي نقحته وتممته
- قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 20 جانفي 1956 المتعلق بتنظيم تجارة المخابز
- قرار وزيري الفلاحة والتجارة المؤرخ في 21 أوت 1979 المتعلق بتعيين نسبة استخراج الدقيق والسميد،
- قرار من وزير التجارة وتنمية الصادرات المؤرخ في 13 نوفمبر 2020 المتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز
- منشور وزير التجارة و الصناعات التقليدية عدد 8739 المؤرخ في 24 جويلية 2008 المتعلق بإنتاج وتوزيع الفارينة المدعمة والخبز
- المنشور المشترك بين وزيري الداخلية والصناعة والتجارة المؤرخ في 16 فيفري 2012 المتعلق بإسناد تراخيص لإحداث المخابز

20. أكد مجلس المنافسة بمناسبة إبداء رأيه في مشروع قرار يتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز (الرأي عدد 202751 الصادر بتاريخ 28 أوت 2020) بأن الاطار القانوني المنظم لقطاع تجارة المخابز **يتسم بعدم الوضوح وبتعدد النصوص المنظمة له**، ذلك أنه يخضع الى حد هذا التاريخ الى مقتضيات الامر العلي المؤرخ في 19 جانفي 1956 المتعلق بتجارة المخابز وصنع الخبز وبيعه، وكذلك قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 20 جانفي 1956 المتعلق بتنظيم تجارة المخابز، والتي تعتمد على مصطلحات وعبارات لا تواكب واقع القطاع اليوم : من ذلك "الباتيندة " و"لجنة المخابز" و "الصنع العائلي" و"خبز الاستهلاك العادي" و"وزارة الاقتصاد القومي" ..الخ. وأوصى مجلس المنافسة **بإعادة النظر في الاطار القانوني والترتيبي المنظم للقطاع** في إتجاه تطويره والتحديد الدقيق للشروط والإجراءات المستوجبة، وذلك من خلال **سن نص قانوني جديد** يتعلق بتنظيم تجارة المخابز يسبق إصدار القرار المتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز يتم من خلاله إعادة النظر في منظومة الدعم المتعلقة بمادة الفارينة استخراج ps، وكذلك في عملية توزيعها بما يشمل كافة المتدخلين من مطاحن ومخابز وسلطة الاشراف.

21. ورغم أهمية التوصيات المضمنة برأي مجلس المنافسة المذكور سالفا الا أنه تم إصدار قرار وزير التجارة وتنمية الصادرات المؤرخ في 13 نوفمبر 2020 المتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز دون الاخذ بالتوصيات المذكورة. ذلك القرار **لم يأت ضمن مراجعة شاملة** للإطار الترتيبي المتعلق بالقطاع، الذي بقي لعقود طويلة دون إصلاح عدى القرارات التي تم اتخاذها سنة 2008 لتنظيم

مسالك التوزيع الخاصة بمادة الفارينة وتنظيم قطاع المخابز بمناسبة الارتفاع الكبير للكميات المستهلكة من مادة الفارينة المدعمة آنذاك. حيث صدر قرار وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 جويلية 2008 المتعلق بإنتاج وتوزيع الفارينة المدعمة والخبز والذي تم بمقتضاه تصنيف المخابز الى ثلاثة أصناف "أ" و"ب" و"ج". كما تضمن الالتزامات المحمولة على المهنيين المتمثلة في :

- ضرورة مسك صاحب المخبزة **لبطاقة تزود** بالفارينة المدعمة تسلم من طرف وزارة التجارة ويتم تجديدها سنويا. وتتضمن البطاقة جملة من البيانات كالتعريف بالمخبزة وهوية المستغل ونظام التخبيز والحاجيات من الفارينة ومصادر التزويد بالفارينة. علما وأنه في حال تعليق النشاط بصفة ظرفية أو نهائية أو في حال فقدان بطاقة التزود بالفارينة يتعين على صاحب المخبزة إعلام مصالح التجارة بذلك.
- ضرورة مسك صاحب المخبزة **كراس إنتاج** يتضمن البيانات المتعلقة بكمية المخزونات من الفارينة والشراءات كما ومصدرا والكميات المحولة فضلا عن عدد الفرق العاملة، كما يتعين عليهم مسك مخزون احتياطي في حدود حاجيات الانتاج لمدة عشرة أيام على الاقل وتوفير الخبز بكميات تلبي حاجيات الاستهلاك لكامل اليوم،
- وجوبية **إعلام المستهلك** بنوعية الخبز المصنوع وبوزنه وبسعره **وإشهار اختصاصها** وذلك بصفة جلية وواضحة عبر وضع معلقة داخل المخبزة.
- اعتماد **نظام الحصص** في توزيع مادة الفارينة المدعمة من نوعي ps مع الاخذ بعين الاعتبار عدد الفرق العاملة وغيرها من المعطيات المضمنة ببطاقة التزود وكراس الانتاج.

22. وحسب تقديرات مرصد رقابة، مكّن تفعيل ذلك القرار من **إقتصاد هام في كميات الفارينة المدعمة** ب 290 ألف طن خلال 3 سنوات (من 2007 إلى 2010) بمعدّل إنخفاض سنوي للاستهلاك ب97 ألف طن. ولكن امام الظروف الاستثنائية التي شهدتها البلاد لاحقا تم التخلي على عديد الاجراءات المنصوص عليها في ظل انعدام الرقابة

23. كل النصوص الترتيبية اللاحقة التي جاءت في فترة ما بعد الثورة للتقليص من الاستهلاك الوطني المتزايد لمادة الفارينة المدعمة لم تؤد إلى نتائج ذات قيمة. ومنها:

- قرار التخلي عن المخابز من صنف "ب" بداية من فيفري 2011، نظرا للممارسات التي تمت معاينتها بخصوص التلاعب بمادة الفارينة استخراج نوعي ps
- قرار حصر التراخيص في الصنف "ج" بهدف الضغط على تكاليف الدعم
- المنشور المشترك بين وزيري الداخلية والصناعة والتجارة المؤرخ في 16 فيفري 2012 المتعلق بإسناد تراخيص لإحداث المخابز
- قرار وزير التجارة المؤرخ في 22 جوان 2016 المتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز

- قرار وزير التجارة وتنمية الصادرات المؤرخ في 13 نوفمبر 2020 المتعلق بصنع وعرض وبيع مادة الخبز

24. والخلاصة أن المنظومة القانونية والتشريعية للقطاع هي اليوم في **حاجة شديدة للاصلاح** والتجميع **ضمن قانون واحد منسجم وعصري** وعدد من القرارات الترتيبية التي تهدف إلى تنظيم القطاع **وسد الثغرات** التي تدخل منها اللوبيات وردع التجاوزات.

3- أبرز أشكال التحيل والتلاعب المرصودة في منظومة الحبوب

25. بسبب تقادم وتشتت وعدم انسجام المنظومة التشريعية لقطاع الحبوب والمخابز ومنظومة الدعم، وتدهور الحوكمة وضعف الرقابة، انتشرت خلال السنوات الماضية عديد سلوكيات التلاعب والتحيل لدى عديد الجهات المتداخلة في القطاع، من أجل تحقيق أرباح غير قانونية واستغلال صندوق التعويض على الحبوب بطريقة غير شرعية. وتطال هذه السلوكيات مراحل متعددة في سلسلة توريد وتوزيع واستعمال الحبوب في تونس. من بين أبرز أشكال التحيل والتلاعب التي قام مرصد رقابة برصدها والتقصي بشأنها لدى بعض الخبراء وأهل المهنة مرصد رقابة، (وهي ليست قائمة شاملة)، نذكر ما يلي:

26. أولا: أشكال التلاعب المتعلقة **بجمع القمح المحلي** خلال الموسم: ومنها **إعادة كميات** من القمح المدعم التي باعها ديوان الحبوب إلى المطاحن إلى مراكز التجميع لتابعة للديوان أو مخازن الشركات التي تنشط في هذا القطاع بشكل رسمي **لبيعها مجددا** بالسعر المدعّم والاستفادة من السعر المدعم المخصص للفلاحين منتجي الحبوب (140 دينار للقنطار هذه السنة). وهو تحيّل خطير تتواطؤ فيه بعض المطاحن مع فلاحين مزيفين مع مسؤولي بعض مراكز التجميع. ويحصل أحيانا عبر إعادة تدوير كميات من صابة القمح الجديدة أثناء موسم الحصاد، وأحيانا أخرى بعد التخزين خلال العام ثم العودة في مركز الجمع عن طريق الخلط مع قمح المحصول الجديد. وهناك آليات معهودة دوليا للتصدي لمثل هذا التلاعب الاجرامي: مثل تأخير بيع الصابة الجديدة إلى ما بعد موسم الحصاد (في صورة عدم وجود مشكل تخزين طبعا)، أو منع بيع القمح المحلي النقي للمطاحن وتوزيعه على صوامع التخزين وخلطه بنسبة من القمح المورّد بشكل يسهّل كشف أي محاولة للاحتيال وإعادة التدوير عبر التحليل الجيني. ديوان الحبوب يعرف هذا الحل جيدا ويتهرب منه بالتعلل بالكلفة المرتفعة للنقل وبقية العمليات، والحال أن تلك الكلفة أقلّ بكثير من المال المهدور بسبب التحيل.

27. ثانيا: من أشكال التلاعب المتعلقة بجمع القمح المحلّي أيضا، تحويل كميات متزايدة من القمح المجموع أثناء موسم الحصاد إلى مسارات موازية، عبر تفويت المنتجين المحليين لجزء أو كل

الكمية المنتجة لصالح وسطاء (قشارة) يدفعون مبالغ أعلى من دعم الدولة (وصلت المبالغ إلى 150 دينار للقنطار خلال 2022 [10]، وبلغت إلى حدود 200 دينار للقنطار الواحد في موسم حصاد 2023 [11])، أي أعلى بكثير من مبلغ الشراء الذي تدفعه الدولة أي 140 دينار للقنطار. ويقوم هؤلاء الوسطاء بتسويق القمح المقتنى في مسالك موازية وتهريبه إلى دول الجوار. وليس للدولة من حل للتصدي لهذا الشكل من التلاعب، سوى مواصلة الترفيع في سعر الشراء من منتجي القمح لمزيد تشجيعهم على البيع للدولة ومزيد الانتاج، وفي نفس الوقت مزيد الرقابة والردع لضرب المسارات الموازية والقضاء على مسالك التهريب.

28. ثالثا: تعمد إعادة تدوير كميات من القمح المصطلح عليه "قمح قاع صوامع التخزين"، وهو قمح خارج عن دائرة التحليل ولا يمكن بيعه كقمح موثوق في جودته، وذلك عبر بيعه من طرف ديوان الحبوب للمطاحن بسعر متدني كقمة سيء الجودة. ويتم إثر ذلك إما خلطه بالقمح الجيد أو إعادة لمراكز التجميع بطريقة غير مباشرة، خاصة في ظل تخفيف معايير الجودة في السنوات الماضية. علما وأن هذه الظاهرة زادت بعد أن صارت أغلب المطاحن مجهزة بتجهيزات متطورة تمكّن من فرز الحبوب السيئة عبر جهاز مسح. بعض تلك الحبوب تعود من جديد للإصابة في الموسم الموالي. ويمكن القضاء على هذا التحيل بالاستثمار في تحليل الحمض النووي للحبوب المحلية.

29. رابعا: أشكال التلاعب على مستوى توريد الحبوب: ومنها شراء حبوب ذات جودة منخفضة من السوق العالمية من خلال طلبات العروض، خاصة في ظل صعوبات التزود بالقمح المستورد. وهناك شبكات قديمة ونافذة جدا تحصر اقتناء الحبوب المستوردة لدى مزودين معروفين بعينهم (Cofco, Viterra, Soufflet ,Dreyfus ,Glencore ,Casillo). ولدينا شهادات عن سلوكيات غير قانونية يمارسها بعض هؤلاء المزودون ويتورط فيها مسؤولون وموظفون في ديوان الحبوب. حيث يتم الحصول على موافقة أولئك المسؤولين على دفعات القمح المستورد دون رقابة قبلية أو برقابة شكلية، مقابل امتيازات شخصية، مما يؤثر على الجودة والامتثال للمواصفات. وبلغتنا شهادات عن وصول دفعات برائحة كريهة وجودة متدنية جدا. ويروج حديث أن عديد الدفعات التي ترفضها دول أخرى يتم تسويقها في تونس عبر تلك الشبكات المتنفذة دون رقابة ودون حرص

[10] إيمان الحامدي، العربي الجديد، 29 ماي 2022، السوق السوداء تترصد قمح التونسيين https://www.alaraby.co.uk/economy/السوق-السوداء-تترصد-قمح-التونسيين

[11] حكمة مصدق، أخبار الآن، 25 ماي 2023، https://www.akhbaralaan.net/news/arab-world/2023/05/15/بعد-زيادة-سعر-القمح-في-تونس-خبير-فلاحي-لأخبار-الآن-زيادة-مخيبة-للآمال

على الحد الأدنى من الجودة، مقابل تسهيلات في الدفع أحيانا. وتنضاف إلى ذلك بعض سلوكيات التلاعب على مستوى تحليل الحبوب المستوردة، من خلال تحاليل مزيفة. والحل لتقليص هذا التلاعب هو تكثيف الرقابة على جودة الحبوب الموردة، عبر مركز اختبار وتحليل تابع للدولة أو مستقل ويوفر كل ضمانات المصداقية للرقابة في مختلف مراحل عملية التزود.

30. خامسا: التلاعب على مستوى نقل القمح. حيث يتم تعويض تكاليف نقل القمح من صوامع الحبوب إلى المطاحن إذا زادت المسافة عن 30 كيلومتراً. وهو ما تستغله بعض المطاحن التي تقدم طلبات إسترداد تكاليف النقل إلى ديوان الحبوب. على أساس القيام برحلات نقل للقمح لمسافات وهمية من مراكز تخزين بعيدة. رغم أن ديوان الحبوب يتوفر على مخازن في جهات داخلية قريبة من المطاحن. والحل في هذه الوضعية: تعزيز متابعة طلبات استرداد تكاليف النقل، والتحقق من الوثائق الداعمة للنقل بشكل أكثر دقة.

31. سادسا: عمليات التحيل المتعلقة بمادة "السميد": وهي عديدة جدا، والسبب الرئيسي فيها أن معامل السميد في أغلبها تتبع مجموعات تضم معامل للعجين الغذائي وبعضها يضم معامل علف مواشي. وهو ما يدفع الكثيرين إلى الحصول على قمح صلب موجه لصنع السميد ثم إحالته إلى الاستعمالات الأخرى ضمن نفس المجموعة أو بيعه لوحدات أعلاف الماشية (باعتبار السميد أرخص من الذرة. علما وأن هناك دعم إضافي مخصص للسميد، حيث ينص هيكل أسعار السميد على سعر موحد قدره 15 دينارا لكل طن من وسائل النقل. في حين لا تتجاوز باقة النقل لوحدات العجين الغذائي 3.5 دينار للطن. وهذا ما يعني أن المجموعات التي تضم معامل سميد وعجين، تصدر فواتير نقل لجزء كبير من القمح المعد للعجين على أساس أنه سميد.

من ناحية أخرى، يتمتع منتجو العجين الغذائي الكسكس بدعم إضافي قدره ما يقارب 20٪ من سعر البيع. ويتم تقديم هذا الدعم على أساس الفواتير لتجار الجملة. وهو ما يفسر النقص الفادح في انتاج السميد مقابل عدم نقص العجين. ويستغلّ بعض مصنّعي العجين الغذائي المرتبطين بطاحونة ضمن نفس المجموعة الفرصة عبر إصدار فواتير وهمية للحصول على التعويضات استنادًا إلى معاملات وهمية.

من ناحية أخرى، هناك نوع آخر من التلاعب بالسميد، حيث تتم بيع كميات كبيرة جدا من تلك المادة لتجار الجملة في المناطق الحدودية القريبة من الحدود الجزائرية لأن السعر في الجزائر مضاعف، ويستعمل السميد التونسي بكثافة في صنع "الكسرة". ويقدر أحد الخبراء الكلفة الجملية للتلاعب بمادة السميد بما يقارب 15 إلى 20% من السوق، أو ما يعادل 2 مليون قنطار

من القمح القاسي. وهذا ما يعادل 100 مليون دينار من الدعم. ويمكن التصدي لهذا التلاعب ب: بتعزيز الرقابة على مسالك توزيع ونقل السميد، وعلى مبيعات السميد إلى مصانع الأعلاف.

32. سابعا: كل أنواع التلاعب والتحيل على مستوى الفارينة: وهي عديدة جدا، ويتورط فيها العديد من أصحاب المخابز، وبعض المطاحن. حيث أن تعدد التسعيرات للفارينة حسب نوع المخابز، يدفع بالكثيرين من الراغبين في الربح السريع للتلاعب والاستفادة على حساب منظومة التعويض. خاصة في ظل وجود لوبيات نافذة في قطاع المخابز، مكّنت عديد الأشخاص من تأسيس شبكات مخابز بعضها مصنف من النوع "أ" تنتج الخبز الكبير وتحصل على الفارينة بسعر إحالة سلبي (القنطار ب17 - دينار)، و/أو من النوع "ج" تنتج الباقات وتحصل على الفارينة بسعر إحالة سلبي (القنطار ب 6 - دينار)، وبعضها غير مصنف يفترض أن يشتري قنطار الفارينة ب52 دينار. وهو ما يسهل استعمال الفارينة المدعمة في المخابز غير المصنفة. وفي ظل ضعف الرقابة وسلطة اللوبيات أصبح هناك سوق سوداء للفارينة، يباع فيه القنطار بسعر يتراوح بين 30 و40 دينار. وهو ما يشجّع عدد كبير من أصحاب المخابز المصنّفة على استعمال جزء فقط من الفارينة في صنع الخبز وبيع الجزء الآخر. وبعملية حسابية بسيطة، لو يستعمل صاحب مخبزة مصنفة لديه حصة شهرية من 200 قنطار نصف الكمية فقط لانتاج خبز كبير ويبيع النصف الآخر في السوق السوداء، يحصل على مدخول شهري قدره 5500 دينار دون أدنى جهد. والتصدي لهذا النوع من التلاعب يحتاج لجهد رقابة كبير لمختلف أنواع المخابز وعدد من الاجراءات التي سنفعلها لاحقا.

4- الاستنتاجات :

33. إستنادا الى جميع المعطيات والأرقام، يمكن الجزم أن إندلاع أزمة المخابز هذه السنة وندرة الخبز في أغلب جهات البلاد رغم توزيع كميات كافية من القمح اللين في السوق، ناتج بالأساس عن **ضعف الرقابة** التي أدت الى زيادة سلوكيات التلاعب من طرف المطاحن، و أصحاب المخابز المصنفة، الذين يحصلون على الفاربنة المدعمة بثمن سلبي (كما تم تفصيله). وعوض إستعمال كل الكميات المدعمة في صنع الخبز المدعم، يقوم بعضهم ببيع الفارينة المدعمة لمخابز غير مصنّفة ومحلات حلويات ونزل (لهذا زادت حدة الأزمة مع انطلاق الموسم السياحي) ومعامل البسكويت، مع إغلاق مخابزهم أو تشغيلها بالحد الأدنى. وعديد أصحاب المخابز المصنفة يمتلكون مخابز غير مصنفة ويحولون الفاربنة المدعمة إلى محلاتهم الأخرى. كوتة بعض المخابز المدعمة لا تغادر أصلا مخازن المطاحن وتذهب من هناك إلى وجهات أخرى مقابل حصول المخبزة المصنفة المغلقة على قيمة الدعم ومنحة إضافية . وكل منظومات الرقابة التي وضعتها

وزارة التجارة لمراقبة استعمال الفارينة المدعمة **فشلت فشلا ذريعا**، رغم جود بعض الإجراءات في الإطار القانوني والترتيبي المنظم لصنع وعرض وبيع الخبز التي تهدف الى الحد من هذه الممارسات ولكن تم تعطيلها قصدا.

34. نتج عن النقص في توريد الكميات الضرورية من القمح الصلب خلال السداسي الأول من سنة 2023 والمقدرة ب 20 ٪ مقارنة بالسنوات الفارطة، **إستبدال القمح الصلب بالقمح اللين** في الاستعمالات المشروعة وغير المشروعة، من ذلك تحويل كميات من القمح اللين لإنتاج الأعلاف بديلا عن السميد (طبعا عن طريق التحيل والتلاعب من قبل عدد من المطاحن التي تمتلك مصانع أعلاف مجاورة لها) بالإضافة الى الاقبال المكثف على الفارينة المدعمة وغير المدعمة في صناعة الخبز الرفيع و"خبز الطابونة" وغيرها.

35. النقص المسجل في مبيعات الديوان من القمح الصلب خلال السداسي الأول من سنة 2023 تسبّب في نقص كبير في مادة السميد، ولم تكن له تأثيرات كبيرة على إنتاج العجين الغذائي، رغم أن وزارة التجارة وضعت قواعد في 2021 تمنع استعمال القمح الصلب بصفة كلية للعجين الغذائي على حساب كوتة السميد. وذلك لأن منظومة الدعم الحالية تحتسب **دعما مضاعفا للعجين الغذائي**. حيث بالاضافة للدعم على شراء القمح، يحصل الصناعيون على **دعم يفوق 300 مليم عن كل 1 كغ عجين غذائي** يتم تصنعه. وهو ما يفسّر توجه أغلب الصناعيين لتقليص إنتاج السميد. أضف الى ذلك وجود عديد المطاحن تتبع لشركات تضم في نفس الوقت شركات صناعات غذائية ومصانع أعلاف ومصانع بسكويت وحلويات. وهناك شبهات جدية عن وجود تلاعب كبير بكميات القمح المدعم في مستوى المطاحن وتحويلها إلى الفروع الأخرى. وليس هناك أدنى رقابة فعالة لمنع ذلك التلاعب.

36. **منظومة الرقابة** على منظومة الحبوب المدعمة **ضعيفة جدا**، وتفتقر لمنظومات معلوماتية فعالة، وتعتمد أساسا على **نظام التصريح** سواء بالنسبة لديوان الحبوب أو لوحدة تعويض المواد الأساسية. وهو ما فتح الباب على مصراعيه للتلاعب. حيث أن 90 ٪ من المطاحن ارتكبت مخالفات تتعلق أساسا بالاتجار بمادة الفارينة المدعّمة بطرق مخالفة للتراتيب [12]. وتم رصد ذلك عبر فرق المراقبة على الطرقات، ولم يتم اتخاذ العقوبات الرادعة للممارسات المذكورة. كما لم يتم إجراء المراقبة الميدانية على المطاحن المخالفة، خاصة وأن العديد منها لا تدرج مبيعاتها من مادة الفارينة المدعّمة للمخابز بالمنظومة المعلوماتية المعدّة للغرض. رغم إحداث تطبيقة

[12] التقرير 29 لدائرة المحاسبات، صفحة 34

إعلامية خاصة بالمخابز الا أن 60 ٪ من الإدارات الجهوية لوزارة التجارة لم توفّق في استعمالها حسب التقرير 29 لدائرة المحاسبات.[13]

37. عدد كبير من المخابز المصنفة "أ"، وفي ظل ضعف منظومة الرقابة، تمارس نشاط المخابز صنف "ج"، بهدف الاستفادة من فارق سعر الإحالة للفرينة المدعمة. بالإضافة الى ثبوت إرتكاب العديد من أصحاب المخابز لمخالفة مسك مادة مدعمة والاتجار فيها بطرق مخالفة للتراتيب دون تسليط العقوبات الرادعة.

38. منظومة الدعم بشكلها الحالي خاربة تماما تستنزف ميزانية الدولة ولا تسهّل حياة المواطنين، ولا يستفيد منها تقريبا سوى الحيتان الكبيرة التي تزداد أرباحها كلما زادت الأزمة. ولا بد من إعادة النظر في تلك المنظومة بشكل يمكّن من إيصال الدعم إلى مستحقّيه وحرمان اللوبيات والمتلاعبين والسيّاح وغيرهم منه، ورغم الشروع في بعض الإصلاحات الجزئية منذ سنوات، الاّ أن العصابات المتمعشة من المنظومة الحالية للدعم ساهمت بشكل كبير في وأد أي عمليّة إصلاح.

39. التراجع الكبير في توزيع القمح الصلب في 2023، بالاضافة إلى إقتراب الصابة المحلية من القمح الليّن من الصفر هذه السنة، زادا في حدة أزمة ديوان الحبوب. وذلك التراجع لا يعود فقط لضعف الأمطار هذه السنة، وإنما أيضا لتواصل السياسات الفلاحية الفاشلة وانعدام القرار السيادي الوطني في تطوير إنتاج الحبوب. (دراسة في الغرض بصدد الإنجاز)

40. الضعف الفادح في تسيير الديوان ووزارة التجارة بصدد إهدار فرصة كبيرة على الدولة في 2023. حيث تراجعت كلفة الدعم كثيرا بسبب تراجع الاسعار الدولية بما يفوق 20٪ ومازال التراجع متواصلا. ولكن ضعف الاستباق وارتهان الديوان لمزوّدين بعينهم (Casillo ,Glencore ,Dreyfus, Cofco, Viterra, Soufflet) بعقود بعضها عليها شبهات المحسوبية، بالاضافة لسوء إدارة موضوع التمويلات جعل الدولة التونسية لا تستفيد من الظرف الحالية .

41. كل هذه المشاكل العويصة تعود في النهاية إلى معضلة المعضلات في ديوان الحبوب ووزارة التجارة ووحدة دعم المواد الأساسية والحكومة التونسية عموما: وهي **الضعف الشديد للحوكمة**،

[13] المصدر:

وغياب المنظومات المعلوماتية المناسبة وتدهور منظومات المراقبة الرادعة للتجاوزات والتواطؤ أحيانا كثيرة.

5- التوصيات:

بناء على لتشخيص الذي قام به المرصد، والاستخلاصات التي توصّل إليها المذكورة أعلاه، يتقدم مرصد رقابة بعدد من التوصيات للجهات الرسمية من أجل **تجاوز الأزمة الظرفية** المستفحلة التي تسمّم الحياة اليومية للمواطنين في مرحلة أولى، ثم من أجل القيام **باصلاحات هيكلية جذرية** وإعادة تنظيم منظومة الخبز والمواد الغذائية الأساسية المشتقة من القمح. وتنقسم التوصيات إلى إجراءات في المدى القصير وإجراءات في المدى المتوسط والبعيد.

1- على مستوى المدى القصير:

- **توريد** كميات إضافية من القمح الصلب للعودة لتأمين نفس مستوى المبيعات من هذه المادة وتوزيع السوق بما يكفي لإنتاج الاستهلاك الوطني من السميد والعجين وغيره من المواد.
- ترميم **المخزون الاستراتيجي** من القمح الصلب والقمح اللين عبر تمويل خاص أو عبر صرف تسبقة من اعتمادات الدعم للحبوب. والحرص الدائم مستقبلا على عدم انتهاك المخزون الاستراتيجي.
- قيام وزارة التجارة **بحملة رقابة مكثفة** على المخابز المصنفة، لتحديد المخابز التي تحصل على الدعم والمغلقة للعموم، أو التي تعمل بالحد الأدنى. ويقترح المرصد حملة رقابة يتم فيها اشتراط تقديم فاتورة الكهرباء وتصريح أجور العملة المقدم إلى صندوق الوطني للضمان الاجتماعي مع ما يفيد دفع الاشتراكات (على الأقل ل3 عملة في كل مخبزة) قبل تقديم الدعم. ويمكن للسلط المعنية وضع نسب مرجعية بين استهلاك الكهرباء وإنتاج الخبز، يتم على أساسها احتساب الدعم. هذه الحملة ستمكن في ظرف شهرين فقط من القضاء على نسبة كبيرة من التلاعب، وتنهي وضعيات من الاستنزاف للمال العام متواصلة منذ سنوات طويلة.
- التطبيق الصارم لقرار وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 جويلية 2008 المتعلق بإنتاج وتوزيع الفارينة المدعمة والخبز، خاصة في ما يتعلق بمسك **بطاقة تزود** بالفارينة المدعمة، و"**كراس انتاج**" يتضمن البيانات المتعلقة بكمية المخزونات من الفارينة والشراءات كمّا ومصدرا والكميات المحوّلة فضلا عن عدد الفرق العاملة. وخاصة بإلزام كل مخبزة **بإعلام المستهلك** عبر معلّقة ظاهرة عن **نوع المخبزة** واختصاصها ونوعية الخبز المصنوع ووزنه وسعره. وهو ما سيمكن عموم المواطنين من فرض رقابة مباشرة على المخابز.
- فرض رقابة ميدانية على المطاحن من خلال احداث مكاتب قارة لكل مطحنة تابعة لوزارة التجارة مهمتها مراقبة عمليات التزود والتدقيق في المبيعات.

- إعادة استعمال عائدات التخفيض في السعر العالمي للقمح مقارنة بالسعر التقديري الذي على أساسه تم إعداد الميزانية، وذلك لشراء الكميات الناقصة من القمح وإعادة تحصين المخزون الاستراتيجي من الحبوب.
- القيام بعملية **تدقيق** في عقود التزود بالحبوب التي عقدها ديوان الحبوب خلال السنوات العشر الماضية، والتي **يهيمن عليها عدد قليل من الوسطاء الأجانب**، لمعرفة أسباب هيمنة أولئك الوسطاء وكشف شبكة **المتواطئين** معهم على حساب الجودة والسعر أحيانا. وتغيير شروط طلبات العروض القادمة بشكل يمنع التوجيه و التلاعب خاصة وأن تقرير دائرة المحاسبات حول دعم المواد الأساسية وتقارير مراقبي الحسابات للسنوات 2016 ،2017، 2018 ، 2019 ،2020 ، 2021 ،2022 تضمنت الإشارة الى تجاوزات واخلالات وشبهات فساد تتعلق بابرام وتنفيذ صفقات توريد الحبوب.

2- على مستوى المدى المتوسط والبعيد:

- إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة لمختلف المتداخلين في منظومة الحبوب المدعمة (وزارة التجارة، ديوان الحبوب، اللجان الجهوية للمخابز، الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية)، وإضفاء الطابع الالزامي لآراء وحدة دعم المواد الأساسية بعد ادخال إصلاحات جوهرية تتعلق بمهامها و طرق تسييرها.
- دعم وحدة تعويض المواد الأساسية بالموارد البشرية والمادية اللازمة لممارسة مهامها، وإلحاقها برئاسة الحكومة، ووضعها تحت السلطة المباشرة لرئيس الحكومة، وتفعيل المهام المنصوص عليها صلب أمر إحداثها والمتمثلة أساسا في "المساهمة في تصور وإعداد ومتابعة إنجاز الخطط الرامية إلى تنفيذ سياسة الدولة في مجال تعويض المواد الأساسية، ضبط الحاجيات السنوية لتعويض المواد الأساسية وطرق تمويلها، المساهمة في تقييم نجاعة برامج وآليات وطرق وإجراءات تعويض المواد الأساسية القيام بدراسات وبحوث حول تعويض المواد الأساسية والمسائل المتعلقة به واقتراح التدابير التعديلية اللازمة وذلك بالتعاون مع الهياكل المعنية، التنسيق مع مختلف هياكل التفقد أو المراقبة الراجعة بالنظر إلى مختلف الوزارات المعنية للقيام بلمهام المذكورة سالفا". مع منح الوحدة المذكورة واسع الصلاحيات في جميع المسائل المتعلقة بالتصرف في المواد الأساسية
- إصدار **تشريعات استثنائية** لتشجيع زراعة القمح الصلب والقمح اللين والشعير والتريتيكال والقصيبة والبقوليات في البلاد. تتضمن الرفع في ثمن الشراء المحلي الذي هو اليوم أقل من معدل السعر العالمي، وتخصيص عدد من الاراضي الدولية للزراعات الكبرى في مجال الحبوب، وفرض نسبة من إنتاج الحبوب على متسوّغي الأراضي الدولية وتشجيع زراعة الحبوب المتحملة للجفاف.
- اصدار قانون جديد للمخابز والمطاحن يوحّد ويحيّن المنظومة التشريعية المشتتة والقديمة والمتضاربة أحيانا، لاصلاح منظومة تزويد المخابز وإنتاج وعرض وبيع الخبز.

- الفصل بين مهام شراء الحبوب من السوق العالمية ومهام بيع الحبوب في السوق الداخلية لصالح المطاحن. حيث يتم تكليف هيئة حكومية بالشراء على السوق الدولية، ويتم تكليف ديوان الحبوب بالتصرف في الحبوب الموردة والمجموعة محلّيا بشكل يقلص من فرص الفساد ويفرض حدودا كبيرة من الشفافية والرقابة المزدوجة. مع ضرورة توفير ضمانات المراقبة الحكومية الفعالية، والرقابة المستقلة الدورية.
- وضع منظومة معلوماتية فعالة لتسجيل كل كميات الفارينة المدعمة الموزعة في السوق ومتابعة تلك الكميات في كل مراحل مسالك التوزيع بشكل يمكن من كشف أي محاولات للتلاعب وتحويل وجهة الكميات.
- وضع منظومة رقابة فعالة تقارير ودراسات مختلفة عبر مخابر وهياكل مستقلة على جودة القمح المورد وعلى نوعية القمح المقتنى من مراكز التجميع .. وذلك لمنع سلوكيات التلاعب بالجودة وخلط الصابة الجديدة بالنوعيات السيئة وإعادة اعتماد الحبوب المجمعة لدى مراكز التجميع للحصول على الدعم أكثر من مرة وغيرها من السلوكيات الاجرامية. وتعزيز الرقابة على نوعية وكميات الفارينة في المطاحن والمخابز، وعلى معامل العلف لمنع استعمال السميد أو الفارينة في انتاج العلف.
- إصلاح منظومة الدعم بشكل جوهري عبر توجيه الدعم لمستحقيه بشكل مباشر، والتوقف عن الدعم العام الشامل للخبز والسميد والعجين الغذائي الذي يتسبب في نزيف للمالية العمومية دون أن يسهّل حياة المواطنين ويحسّن من قدرتهم الشرائية ويخفف عنهم المعاناة اليومية. وذلك عبر تفعيل مقترحات الإصلاح الشامل لمنظومة دعم المواد الأساسية. ومنها مقترح اعتماد رزنامة تأخذ بعين الاعتبار فتح باب التسجيل لكل التونسيين الراغبين بالتمتع بالتحويلات المالية بالتوازي مع الاعلام بأسعار المواد الأساسية الحقيقية التي سيتم تداولها بعد رفع الدعم بصفة تدريجية على مدى 4 سنوات ليتم في مرحلة لاحقة دراسة المطالب لتحديد قائمة المستفيدين من صرف المنحة. ويمكن في هذا الصدد الاستئناس بعدد من التجارب الناجحة في العالم مثل التجربة الأردنية والتجربة الإيرانية وغيرها.

ويعتبر مرصد رقابة في الختام، أن هذه الحلول والاصلاحات المقترحة يجب أن تكون محور حوار وطني مفتوح وإدماجي وشفاف، حتى تحظى الاصلاحات بحدود من القبول، ولا تتسبب في تقويض السلم الاجتماعي والاستقرار.

قائمة المراجع

مواقع رسمية

- الموقع الرسمي لديوان الحبوب https://www.oc.com.tn/ar
- احصائيات التجارة الخارجية بموقع وزارة التجارة : https://commerce.gov.tn/balance-commerciale-2018-2020_11_200
- الموقع الرسمي للمرصد الوطني للفلاحة http://www.onagri.nat.tn
- الموقع الرسمي للمعهد الوطني للاحصاء، https://www.ins.tn

دراسات

- وحدة تعويض المواد الأساسية، دراسة صادرة بتاريخ 12 مارس 2018، بعنوان "معطيات حول قطاع صنع الخبز"
- دراسة صادرة بتاريخ أفريل 2010، بعنوان الصندوق العام للتعويض.
- وزارة التجارة، دراسة صادرة بتاريخ مارس 2013، بعنوان "مشروع إصلاح منظومة دعم المواد الأساسية"
- وزارة الصناعة والتجارة, دراسة صادرة بتاريخ 30 جوان 2017، بعنوان "تحديات منظومة الخبز"
- المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، دراسة "منظومة الدعم في تونس" https://www.admin.ites.tn/api/uploads/files/4be34e56752396b972b929aa528adcad.pdf
- دراسة صادرة بعنوان "Défis et enjeux du système de fabrication du pain Tunisie".
- https://www.fichier-pdf.fr/2014/11/10/note-technique-subvention-2013-03-14/preview/page/6
- FAO, Raoudha KHALDI et Bouali SAAIDIA, "Analyse de La Filière Céréaliere En Tunisie Et Identification Des Principaux Points De Dysfonctionnement À L'origine Des Pertes", In http://www.onagri.nat.tn/uploads/Etudes/RapportIVF.pdf

تقارير رسمية

- التقرير السنوي لمحكمة المحاسبات عدد 29 (منظومة دعم المواد الأساسية) http://www.courdescomptes.nat.tn/upload/rapport29/I-01.pdf
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2011.
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2012.
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2013.
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2014.
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2015.
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2016.

- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2017.
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2018.
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2019.
- تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2020.
- تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021.
- تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2022.
- تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023.
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لديوان الحبوب لسنة 2015.
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لديوان الحبوب لسنة 2016.
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لديوان الحبوب لسنة 2017.
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لديوان الحبوب لسنة 2018.
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لديوان الحبوب لسنة 2019.
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لديوان الحبوب لسنة 2020.
- تقرير مراقبي الحسابات حول القوائم المالية لديوان الحبوب لسنة 2021.
- تقرير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لديوان الحبوب لسنة 2016.
- تقرير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لديوان الحبوب لسنة 2017.
- تقرير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لديوان الحبوب لسنة 2018.
- تقرير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لديوان الحبوب لسنة 2019.
- تقرير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لديوان الحبوب لسنة 2020.
- تقرير مراقبي الحسابات حول نظام الرقابة الداخلية لديوان الحبوب لسنة 2021.
- الرأي عدد 162595 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 26 ماي 2016 http://www.cct.gov.tn/wp-content/uploads/2019/07/162595.pdf
- الرأي عدد 162625 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 02 مارس 2017 http://www.cct.gov.tn/wp-content/uploads/2019/07/162625.pdf
- الرأي عدد 202751 الصادر عن مجلس المنافسة بتاريخ 28 أوت 2020.
- إحصائيات حول نشاط المطاحن.